الأهرام

مذكرة مصر إلى دول العالم

٢٩ مارس ١٩٥٧

تخصيص ٢٥٪ من الدخل لصيانة القناة وايداعها البنك الأهلى أو بنك التسويات الدولى

٥٪ رسم امتياز للحكومة المصرية - تعويض المساهمين طبقاً لقرار ٢٦ يوليو ١٩٥٦

وضعت مصر الاسس الفعالة لتسوية قضية قناة السويس وقررت أن يكون تحصيل رسوم المرور كاملة باسم الهيئة المصرية لادارة القناة فى البنك الذى تعينه كما قررت مصر فى مذكرة رسمية الى الدول المهتمة بالملاحة ، ان تخصص الهيئة من دخلها السنوى ٢٥ فى المائة ، تودعه فى البنك الاهلى او بنك التسويات الدولى ، للانفاق منه على اعمال صيانة القناة وتحسين مجراها ، وذلك حرصا منها على تهيئة المرفق تهيئة فنية تامة تتفق واهميته بالنسبة لمجموعة شعوب العالم

وقررت تقديم المعاونة الفعالة لتحقيق ما تصبو اليه الانسانية من سلام ورخاء

كما تقرر ان تكون فئات رسوم المرور كما هى بدون زيادة طبقا لاتفاقية ١٩٣٦ مع الشركة المؤممة ، وتحصل الحكومة المصرية سنويا من دخل الهيئة المصرية ٥٪ كرسم امتياز لها .

مذكرة مصر كاملة

وقد كتب وزير نيل شدوب الاهرام يقول سلمت مصر فى شهرين الماضيين ، مذكرة رسمية عالمية الى جميع الدول التى يهتم بشواطىء الملاحة فى قناة السويس ، تتناول نقاط الورد فى القناة ، ومعدلة لسلى الارة فيها ، ومقدار الرسوم المقررة ، والسياسة المستقبلة التى تستهدف رفع مستوى القناة المائى وصيانة مجراها وتحسينه ، فضلا عن ذلك لزويدهم

(تابع صفحة ٢ عمود ٥

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

١٩٥٧/٣/٢٩

مذكرة مصر

بقية المنشور فى الصفحة الاولى

المرور ، وتوفير وسائل انعاش التجارة بين مجموعة دول العالم

مصر تحترم الاتفاقيات

وسلمت هذه المذكرة بمناسبة استئناف القناة نشاطها الملاحى قريبا ، وتضمنت الامور ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لدول العالم ،، فمصر تؤمن باحترام الاتفاقيات الدولية ،وهى بادارتها للقناة ستطبق نصوص اتفاقية ١٨٨٨ نصا وروحا وستوفر كافةالوسائل والامكانيات لعبور الدول الملاحية التى تعتمد على المرور بالقناة المصرية

وابلغت الامم المتحدة بذلك رسميا بوادعت سكرتيريتها صورة من مذكرة مصر الرسمية الى الدول المعنية بالامر

الرسوم كاملة للهيئة

وترتكز المذكرة الرسمية على مبدأ تحصيل الهيئة المصرية لرسوم المرور بالقناة كاملة ، وايداع قيمة الرسوم فى البنوك التى تعينها الهيئة

١/٤ الدخل لصيانة القناة

وقالت المذكرة ان مصر تدرك الاهمية الكبرى للملاحة فى قناة السويس بالنسبة للدول الملاحية التى تعتمد معظم اقتصادياتها عليها ،ولذلك قررت ان ترصد الهيئة ٢٥ فى المائة من دخلها السنوى ،وتودع فى البنك الاهلى او بنك التسويات الدولى ،للانفاق منها على صيانة القناة وتحسينها لتتمكن من مسايرة ازدياد حركة المرور بها ، ولتوفر لسفن الدول المختلفة خدمة ممتازة سريعة

٥ ٪ رسم امتياز للحكومة

كما تقرر ان تخصص الهيئة ٥ فى المائة من دخلها السنوى كرسم امتياز تحصله الحكومة المصرية سنويا

الرسوم بلا زيادة

اما فئات الرسوم فستبقى كما هى بدون زيادة ، طبقا لاتفاقية عام ١٩٣٦ المعقودة مع الشركة الاممة .

اتجاه بنائى

ونظرة يسيرة لهذا الاتجاه البنائى من جانب مصر ، نرى انها كانت اكثر من منصفة فى طريقة تعاونها مع الدول التى يهمها المرور فى القناة

٢٥ مليون دولار للصيانة

فاذا كان الدخل حسب آخر تقرير لعام ١٩٥٥ هو مبلغ ١٠٠ مليون دولار ، فيكون المبلغ المرصود لصيانة القناة هو ٢٥ مليون دولار سنويا ويكون حق الحكومة فى رسم الامتياز المستحق لدى الهيئة المصرية ٥ ملايين دولار سنويا .

تعويض حملة الاسهم

وستقوم مصر الى جانب ذلك بتعويض حملة الاسهم فى الشركة الاممة طبقا لقرار ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ اى انه اذا ماحدثت اى خلاف فيه لقبل مصر مبدأ التحكيم او عرض الامر على محكمة العدل الدولية

مؤامرة على القناة

ويجب أن نشير هنا الى ان الشركة الاممة لم تكن فى ادارتها للقناة حريصة على مصلحة الدول الملاحية كحرص مصر الزائد فى هذا الصدد ، ولكنها كانت تهدف فى سياستها الى اهمال كل ما يختص بصيانة القناة وتحسينها حتى اذا ما انتهت مدة عقد امتيازها وضعت مصر امام امرين هما اما ان تتحمل مصر مبالغ باهظة فى الانفاق على القناة والوصول بها الى مستوى ملاحى فنى وذلك يثقل ميزانيتها الانتاجية

واما ان تضطر تحت ظروفها الاقتصادية التى انصرفت فيها بكل نشاطها الى مشروعاتها الانتاجية ، الى تجديد عقد امتياز الشركة

هبات سرية

وقد كان دخل الشركة حسب اخر تقدير لعام ١٩٥٥ هو ١٠٠ مليون دولار خصص منها ٤٢ مليونا للمساهمين ، واغلبهم من الفرنسيين و ١٥ مليونا هبات توزع سرا بمعرفتها

ومصر صاحبة القناة

اما مصر صاحبة القناة فقد كانت تحصل من ذلك على اقل من ٢ ملايين دولار سنويا ولم يكن احد يعلم شيئا من امر اعمال الصيانة والاطريقة مشتريات مهماتها التى كانت تجرى فى الخفاء ولصالح شركات معينة

تضحيات فى سبيل الانسانية

ولكن مصر بدأت قبل كل شىء حرصا منها على صيانة القناة بتخصيص الربع من دخل الهيئة سنويا لاعمال الصيانة والتحسين متناسية فى سبيل معونتها لاسعاد الانسانية ما تعرضت لهمن تضحيات مريرة بدأت منذ اقامت الفرنسيون التاميم ومحاصرتها اقتصاديا ثم تجاهل قرارات مجلس الامن ، وانتهاء بالعدوان الثلاثى الغادر على اراضيها

عودة الى الاعتراف

وتتناقل الانباء يوميا من جميع انحاء العالم تصريحات على لسان المسئولين فى الدول الغربية عن حق مصر فى ادارة القناة ، وكان اخرها تصريح رئيس وزراء كندا ، الذى قال فيه ان ادارة مصر لقناة السويس حق لا ينازعها فيه احد .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام
مارس.pdf:٧٠

١٩٥٧/٣/٢٩

مذكرة مصر

بقية المنشور فى الصفحة الاولى

المرور ، وتوفير وسائل انعاش التجارة بين مجموعة دول العالم

مصر تحترم الاتفاقيات

وسلمت هذه المذكرة بمناسبة استئناف القناة نشاطها الملاحى قريبا ، وتضمنت الامور ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لدول العالم ، فمصر تؤمن باحترام الاتفاقيات الدولية ، وهى بادارتها للقناة ستطبق نصوص اتفاقية ١٨٨٨ نصا وروحا وستوفر كافة الوسائل والامكانيات لعبور الدول الملاحية التى تعتمد على المرور بالقناة المصرية

وابلغت الامم المتحدة بذلك رسميا ، واودعت سكرتيريتها صورة من مذكرة مصر الرسمية الى الدول المعنية بالامر

الرسوم كاملة للهيئة

وترتكز المذكرة الرسمية على مبدأ تحصيل الهيئة المصرية لرسوم المرور بالقناة كاملة ، وايداع قيمة الرسوم فى البنوك التى تعينها الهيئة

١/٤ الدخل لصيانة القناة

وقالت المذكرة ان مصر تدرك الاهمية الكبرى للملاحة فى قناة السويس بالنسبة للدول الملاحية التى تعتمد معظم اقتصادياتها عليها ، ولذلك قررت ان ترصد الهيئة ٢٥ فى المائة من دخلها السنوى ، وتودع فى البنك الاهلى او بنك التسويات الدولى ، للانفاق منها على صيانة القناة وتحسينها لتتمكن من مسايرة ازدياد حركة المرور بها ، ولتوفر لسفن الدول المختلفة خدمة ممتازة سريعة

٥ ٪ رسم امتياز للحكومة

كما تقرر ان تخصص الهيئة ٥ فى المائة من دخلها السنوى كرسم امتياز تحصله الحكومة المصرية سنويا

الرسوم بلا زيادة

اما فئات الرسوم فستبقى كما هى بدون زيادة ، طبقا لاتفاقية عام ١٩٣٦ المعقودة مع الشركة الاممة .

اتجاه بنائى

ونظرة يسيرة لهذا الاتجاه البنائى من جانب مصر ، نرى انها كانت اكثر من منصفة فى طريقة تعاونها مع الدول التى يهمها المرور فى القناة

٢٥ مليون دولار للصيانة

فاذا كان الدخل حسب آخر تقرير لعام ١٩٥٥ هو مبلغ ١٠٠ مليون دولار ، فيكون المبلغ المرصود لصيانة القناة هو ٢٥ مليون دولار سنويا ويكون حق الحكومة فى رسم الامتياز المستحق لدى الهيئة المصرية ٥ ملايين دولار سنويا .

تعويض حملة الاسهم

وستقوم مصر الى جانب ذلك بتعويض حملة الاسهم فى الشركة الاممة طبقا لقرار ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ اى انه اذا ما حدثت اى خلافات فيه تقبل مصر مبدأ التحكيم او عرض الامر على

مؤامرة على القناة

ويجب أن نشير هنا الى ان الشركة الاممة لم تكن فى ادارتها للقناة حريصة على مصلحة الدول الملاحية كحرص مصر الزائد فى هذا الصدد ، ولكنها كانت تهدف فى سياستها الى اهمال كل ما يختص بصيانة القناة وتحسينها حتى اذا ما انتهت مدة عقد امتيازها وضعت مصر امام امرين هما اما ان تتحمل مصر مبالغ باهظة فى الانفاق على القناة والوصول بها الى مستوى ملاحى فنى وذلك يثقل ميزانيتها الانتاجية

واما ان تضطر تحت ظروفها الاقتصادية التى انصرفت فيها بكل نشاطها الى مشروعاتها الانتاجية ، الى تجديد عقد امتياز الشركة

هبات سرية

وقد كان دخل الشركة حسب اخر تقدير لعام ١٩٥٥ هو ١٠٠ مليون دولار خصص منها ٢٢ مليونا للمساهمين ، واغلبهم من الفرنسيين و ١٥ مليونا هبات توزع سرا بمعرفتها

ومصر صاحبة القناة

اما مصر صاحبة القناة فقد كانت تحصل من ذلك على اقل من ٢ ملايين دولار سنويا ولم يكن احد يعلم شيئا من امر اعمال الصيانة والاطريقة مشتريات مهماتها التى كانت تجرى فى الخفاء ولصالح شركات معينة

تضحيات فى سبيل الانسانية

ولكن مصر بدأت قبل كل شىء حرصا منها على صيانة القناة بتخصيص الربع من دخل الهيئة سنويا لاعمال الصيانة والتحسين متناسية فى سبيل معونتها لاسعاد الانسانية ما تعرضت لهن تضحيات مريرة بدأت منذ اقامت الفرنسية المتملقة بعد التأميم ومحاصرتها اقتصاديا ثم تجاهل قرارات مجلس الامن ، وانتهاء بالعدوان الثلاثى الغادر على اراضيها

عودة الى الاعتراف

وتتناقل الانباء يوميا من جميع انحاء العالم تصريحات على لسان المسئولين فى الدول الغربية عن حق مصر فى ادارة القناة ، وكان اخرها تصريح رئيس وزراء كندا ، الذى قال فيه ان ادارة مصر لقناة السويس حق لا ينازعها فيه احد .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية